



روزگار
بنا بر
خداوند
است
و
خداوند
بنا بر
ما
است





الخليج الدولية للخدمات ش.م.ق
Gulf International Services QSC

العنوان البريدي: ص.ب ٣٢١٢ الدوحة، قطر

هاتف: ٩٧٤ ٤٠١٣ ٢٠٨٨ +

فاكس: ٩٧٤ ٤٠١٣ ٩٧٥٠ +

الموقع الإلكتروني: www.gis.com.qa

البريد الإلكتروني: gis@qp.com.qa

الخليج الدولي للخدمات



المحتويات

٠٩	نبذة عن الخليج الدولية للخدمات ش.م.ق.
١٧	أعضاء مجلس الإدارة
٢١	كلمة رئيس مجلس الإدارة
٢٥	تقرير مجلس الإدارة
٢٩	كلمة العضو المنتدب
٣٣	تقرير مدقق الحسابات المستقل
٤٠	بيان الربح أو الخسارة الموحد وبنود الدخل الشامل الأخرى
٤١	بيان المركز المالي الموحد
٤٣	بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
٤٥	بيان التدفقات النقدية الموحد



حضرة صاحب السمو
الشيخ تميم بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر



صاحب السمو
الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني
الأمير الوالد

نبذة عن الخليج الدولية للخدمات ش.م.ق



الخليج الدولي للخدمات



الخليج الدولي للخدمات



نبذة حول الخليج الدولية للخدمات

تأسست شركة الخليج الدولية للخدمات، وهي شركة مساهمة قطرية، في ١٢ فبراير من عام ٢٠٠٨ بموجب قرار وزارة الاقتصاد والتجارة رقم (٤٢) لعام ٢٠٠٨ ووفقاً لنظامها الأساسي وأحكام قانون الشركات التجارية رقم (٥) لسنة ٢٠٠٢. ويبلغ رأس المال المصرح به ملياري ريال قطري، فيما يبلغ رأس المال المُصدر ١٨٥,٨ مليون سهم عادي وسهم واحد (١) خاص.

عنوان الشركة المسجل هو ص.ب ٣٢١٢، الدوحة، قطر. ومن خلال شركات المجموعة، تعمل الخليج الدولية للخدمات في أربعة قطاعات متميزة، وهي خدمات التأمين وإعادة التأمين والحفر والخدمات ذات الصلة وخدمات النقل بالهليكوبتر وخدمات التمويل.

مسؤوليات المكتب الرئيسي وهيكل الإدارة

تقدم قطر للبترول كل الخدمات الإدارية والتنفيذية للشركة من خلال اتفاقية شاملة للخدمات. فيما تُدار عمليات الشركات التابعة بصورة مُستقلة من قِبَل مجالس إدارة الشركات المعنية وفرقها الإدارية العليا.

الحفر

الخليج العالمية للحفر (ش.م.ق.)

تأسست الخليج العالمية للحفر عام ٢٠٠٤ وهي مشروع مشترك بين قطر للبترول (٦٠%) وشركة الحفر اليابانية (٤٠%). وبموجب اتفاقية المشروع المشترك المبرمة بينهما، حازت قطر للبترول على نسبة إضافية من حصة شركة الحفر اليابانية لتصبح حصتها في الخليج العالمية للحفر ٦٩,٩٩%، ثم حولت قطر للبترول كامل حصتها في الخليج العالمية للحفر إلى الخليج الدولية للخدمات. واعتباراً من ١ مايو ٢٠١٤، اعتمدت شركة الخليج الدولية للخدمات خياراً في اتفاقية المشروع المشترك للحصول على النسبة البالغ قدرها ٣٠% والمتبقية في شركة الخليج العالمية للحفر، وبذلك أصبحت الخليج العالمية للحفر إحدى الشركات المملوكة بالكامل لشركة الخليج الدولية للخدمات. ويبلغ رأس المال المصرح به والمُصدر للشركة ٧٣٩,٧ مليون ريال قطري.

يقع المقر الرئيسي للخليج العالمية للحفر في الطابق التاسع من برج النخيل (ب) بمنطقة الخليج الغربي، وعنوانها البريدي هو: ص.ب ٩٠٧٢، الدوحة، قطر. ويعمل لدى الشركة ١,٦٨١ موظفاً يتوزعون بين المقر الرئيسي (١٧٣) ومواقع الحفر البرية (٦٤٩) والبحرية (٨٥٩)، وذلك حتى ٣١ ديسمبر، ٢٠١٥.

الأنشطة

تمتلك الخليج العالمية للحفر ١٨ جهاز حفر (١٠ أجهزة بحرية و ٨ أجهزة برية) تُستعمل في عمليات حفر آبار النفط والغاز الطبيعي، كما تمتلك أيضاً بارجة سكنية واحدة ومنصتين بحريتين ذاتيتي الرفع.

وباعتبارها شركة الحفر القطرية الوحيدة، ترتبط الخليج العالمية للحفر بعلاقات وثيقة مع قطر للبترول، ويعود ذلك جزئياً إلى الحصة غير المباشرة التي تملكها قطر للبترول في الشركة وتشغيل ١١ جهاز حفر من أجهزتها لدى قطر للبترول.

أجهزة الحفر البحرية

تمتلك الخليج العالمية للحفر ١٠ أجهزة حفر بحرية، ٤ منها أجهزة تقليدية وتدرج الستة أجهزة الأخرى ضمن أجهزة الحفر المتقدمة ذات المواصفات الحديثة. وعلى مدار الخمسة أعوام الماضية، فقد خضعت أجهزة الحفر التقليدية، الدوحة والريان والوجبة ومشيرب، إلى عمليات واسعة لترقيتها وتجديدها وزيادة عمرها التشغيلي. وتدرج أجهزة الحفر المتقدمة ذات المواصفات الحديثة، وهي الخور والزبارة والجسرة ولسحات ودخان وحالول، ضمن الأجهزة الجديدة نسبياً، إذ تم بناؤها خلال الأعوام الثمانية الماضية. وقد تم تصميم هذه الأجهزة بصورة خاصة للعمليات في قطر. ويغدر أقصى عمق تستطيع أجهزة الحفر التقليدية التي تملكها الشركة أن تصل إليه ٦٠٠ متر، فيما تستطيع أجهزتها المتقدمة ذات المواصفات الحديثة أن تصل إلى عمق ٩٠٠ متر.

أجهزة الحفر البرية

تمتلك الخليج العالمية للحفر ٨ أجهزة حفر برية، منها ٥ أجهزة حفر والثلاثة الأخرى أجهزة حفر إصلاحية. وتعمل كل أجهزة الحفر البرية، التي يتراوح أقصى عمق حفر لها ما بين ٣٠٠ متر إلى ٩٠٠ متر، لدى قطر للبترول بصورة حصرية.

البارات السكنية والمنصات البحرية ذات الرفع الذاتي

تمتلك الخليج العالمية للحفر بارجة سكنية يطلق عليها "زكريت"، ومنصتين بحريتين ذاتيتي الرفع يطلق عليهما "الرميلة" و"السافلية".

التأمين وإعادة التأمين

شركة الكوت للتأمين وإعادة التأمين (ش.م.ق.)

تأسست شركة الكوت للتأمين وإعادة التأمين عام ٢٠٠٣، وهي حالياً مملوكة بالكامل للخليج الدولية للخدمات. ويبلغ رأسمال الشركة المصرح به ٥٠٠ مليون ريال قطري، فيما يبلغ حالياً رأس المال المدفوع ٢١٨,٦ مليون ريال قطري.

يقع المكتب الرئيسي المسجل للشركة في مبنى المها، منطقة بن عمران، وعنوانها البريدي هو: ص.ب ٢٤٥٦٣، الدوحة، قطر. ويعمل لديها ٦٨ موظفاً جميعهم في المقر الرئيسي المذكور.

الأنشطة

قبل تحويل أسهم قطر للبترول في "الكوت" إلى الخليج الدولية للخدمات، كانت "الكوت" شركة التأمين الخاصة بقطر للبترول، فالشركة أنشئت بغرض أساسي ألا وهو تقديم خدمات التأمين وإعادة التأمين وإدارة المخاطر لقطر للبترول وشركاتها التابعة، وظلت شركة الكوت، باعتبارها إحدى الشركات التي تتبع قطر للبترول بصورة غير مباشرة، تقدم خدمات التأمين وإعادة التأمين إلى مجموعة قطر للبترول حتى منتصف عام ٢٠١٥. وتغطي خدمات التأمين وإعادة التأمين التي تقدمها الشركة قطاعات الإنشاءات والعمليات والأنشطة البحرية والقطاع الطبي. ومنذ يونيو ٢٠١٥، وبعد صدور منشور قطر للبترول بإنهاء دور "الكوت" كشركة تأمين خاصة بها، شكلت الشركة عدة لجان مختلفة للنظر في تحويلها من شركة تأمين خاصة بقطر للبترول إلى شركة تأمين تجارية.

وبناءً على المعلومات والوثائق والإيضاحات التي قدمتها لجان التحويل بشأن أعمال "الكوت" منحت وكالة "ستاندارد آند بورز" العالمية للتصنيف الائتماني شركة الكوت تصنيفاً ائتمانياً من الفئة (A-) مع توقعات باستمرار التصنيف، الأمر الذي سوف يمكنها من الدخول في علاقات عمل مع شركات الطاقة التي تشكل محور الاهتمام الرئيسي لها. وقد بدأت "الكوت" بالفعل في تدعيم قدراتها التأمينية وتعديل هيكلها لمواكبة المرحلة الجديدة.

وتمكنت "الكوت" من الاحتفاظ بمعظم تأميناتها السابقة في قطاع الطاقة، ولكن بنسبة أقل نتيجة تغير وضعها اعتباراً من يونيو ٢٠١٥. وتهدف الشركة إلى الاحتفاظ بكل تأمينات الطاقة طويلة الأمد مع العمل في الوقت نفسه لخوض غمار المنافسة في مناقصات تأمينات الطاقة مستقبلاً.

إن حصول "الكوت" على هذا التصنيف الائتماني قد مهد لها الطريق بفعالية لإبراز قدراتها كشركة لإعادة التأمين في قطاع الطاقة بالسوق المحلية. واستناداً إلى دورها السابق كشركة تأمين خاصة بقطر للبترول وشركاتها في الأعمال، سيكون بمقدور "الكوت" المشاركة في تقديم عطاءات كشركة تأمين رئيسية، وسترسخ لنفسها دور رائد في هذه السوق.

خدمات النقل بالهليكوبتر

شركة هليكوبتر الخليج (ش.م.ق)

تأسست الشركة عام ١٩٧٠ تحت اسم هليكوبتر الخليج المحدودة كشركة تابعة للخطوط الجوية البريطانية، وفيما بعد استحوذت طيران الخليج على هليكوبتر الخليج المحدودة ثم باعته إلى قطر للبترول عام ١٩٩٨. وقد حولت قطر للبترول كامل حصتها في الشركة إلى الخليج الدولية للخدمات عام ٢٠٠٨. وتمتلك هليكوبتر الخليج شركتين تابعتين، هما شركة المها للطيران، حيث تمتلك حصة تبلغ ٩٢% وتتحكم في الحصة المتبقية من الشركة، أما الشركة التابعة الأخرى فهي شركة "ريدستار هافيسيليك هزميليري"، حيث تمتلك هليكوبتر الخليج ٤٩% من أسهمها وتتحكم في الحصة المتبقية. كما تمتلك الشركة حصة تبلغ ٣٦% من مشروع مشترك في الهند، ألا وهو شركة "يوناييتد هيليثشارترز برايفيت ليميتد"، ولها مكتب فرعي واحد في ويست سسكس بالمملكة المتحدة. ويبلغ رأس المال المصرح به والمصدر للشركة ٦٦ مليون ريال قطري.

يقع المقر الرئيسي المسجل لهليكوبتر الخليج في شارع راس أبو عيود، وعنوانها البريدي هو: ص.ب ٨١١ الدوحة، قطر. ويعمل لدى الشركة ٤٥٦ موظفاً ينقسمون إلى موظفي عمليات ومهندسين وموظفين إداريين.

التراخيص

حصلت الشركة على شهادة مشغل رحلات جوية صادرة عن الهيئة العامة للطيران المدني. وتعترف إدارة الطيران الفيدرالية الأمريكية بهليكوبتر الخليج بوصفها شركة متخصصة في عمليات الإصلاح والصيانة ومعتمدة من قبل الوكالة الأوروبية لسلامة الطيران والهيئة العامة للطيران المدني في قطر. كما حصلت هليكوبتر الخليج، من خلال شركتها التابعة في ليبيا "شركة المها للطيران"، على اعتماد من قبل مصلحة الطيران المدني الليبية. وفي قطر، تعمل هليكوبتر الخليج بوصفها المقدم الوحيد لخدمات النقل بطائرات الهليكوبتر. كما تم اعتماد الشركة من قبل الوكالة الأوروبية لسلامة الطيران باعتبارها مؤسسة متخصصة في أعمال الصيانة والتدريب (EASA Part 147).

الأنشطة

تتمثل أنشطة التشغيل الرئيسية للشركة في مجموعة متنوعة من خدمات النقل بطائرات الهليكوبتر، بما فيها خدمات النقل لأغراض التنقيب، ورفع الأحمال لمسافات قصيرة وبعيدة، والمسح الزلزالي، ونقل كبار الشخصيات، ومتطلبات العقود الخاصة قصيرة الأجل. وتأتي الإيرادات المتبقية من أعمال ثانوية تشمل القيم الإيجارية من عقارات سكنية، وعوائد ناتجة عن فرع الشركة الذي يعمل في التوريدات بالمملكة المتحدة. كذلك التدريب على المحاكيات وبيع قطع الغيار وصيانة طائرات الغير ومكوناتها.

الأسطول

تدير حالياً شركة هليكوبتر الخليج ٤٨ طائرة هليكوبتر. منها ٢٣ طائرة هليكوبتر بمحركين من طراز Agusta-Westland 139 و 189 Agusta-Westland، يمكنها نقل عدد من الركاب يتراوح بين ١٢ و ١٥ راكباً، و ٢٠ طائرة هليكوبتر بمحركين من طراز Bell 206 و Bell 212 تبلغ سعتها ١٣ شخصاً، وثلاث طائرات هليكوبتر من طراز Bell 412 تبلغ سعتها ٦ أشخاص، وطائرتين هليكوبتر من طراز Sikorsky S-92 بمواصفات خاصة لكبار الشخصيات. وتمتلك شركتها التابعة في تركيا، ريدستار للطيران، طائرة من طراز Learjet 45.

خدمات التمويل

شركة أمواج لخدمات التمويل (ش.م.ق)

تأسست أمواج لخدمات التمويل عام ٢٠٠٦ كشركة مملوكة بالكامل لقطر للبترول برأسمال مصرح به يبلغ ٤٠٠ مليون ريال قطري، ويبلغ رأسمالها المدفوع ١٠٠ مليون ريال قطري. وقد تم الاستحواذ عليها لاحقاً من قبل الخليج الدولية للخدمات في يونيو، ٢٠١٢.

وعنوان المقر الرئيسي المسجل للشركة هو ص.ب ٢٣٩٠٤، الدوحة، قطر. ويعمل لدى الشركة عدد من الموظفين يبلغ ٨٥٦٨ موظفاً موزعين على عدة مواقع في قطر.

العمليات والخدمات

من منطلق هدفها الأساسي وهو تقديم خدمات التمويل، فقد نوعت أمواج من خدماتها لتشمل التنظيف ومكافحة الآفات والإمداد بالقوى العاملة وإدارة المرافق والنفايات والمخيمات. كذلك خدمات التمويل للأفراد وكبار الشخصيات. ومن خلال نطاق خدماتها المتنوعة، فإن أمواج توفر لعملائها "حلاً متكاملاً".

وتأتي الصحة والسلامة والبيئة في صدارة أولويات الشركة التي تطبق في عملياتها أنظمة رفيعة المستوى لإدارة الجودة. وقد حصلت جميع عملياتها لخدمات التمويل مجدداً على شهادة ISO 22000:2005.

إن مجال المواصفة المعنية بنظام الصحة المهنية وإدارة السلامة OHSAS18001:2007 لا يغطي عمليات التمويل فقط، بل يمتد أيضاً ليشمل كل مهام إدارة المرافق المناطة إلى الشركة. وقد حصلت الشركة أيضاً على شهادة ISO14001:2004 لنظام إدارة البيئة التي تشمل جميع عمليات الشركة.

أعضاء مجلس الإدارة



الخليج الدولي للخدمات

أعضاء مجلس الإدارة

الخليج الدولي للخدمات





الشيخ خالد بن خليفة آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة



السيد/ سليمان حيدر الحيدر

نائب الرئيس



السيد/ خالد سعيد الرميحي

عضو



السيد/ إبراهيم أحمد المناعي

العضو المنتخب



السيد/ محمد عبدالله المناعي

عضو



الشيخ جاسم بن عبدالله آل ثاني

عضو

كلمة رئيس مجلس الإدارة



الشيخ خالد بن خليفة آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

الخليج الدولي للخدمات



مقدمة

يُسعدني أن أرحب بكم في الاجتماع السنوي الثامن للجمعية العامة لشركة الخليج الدولية للخدمات، أكبر مجموعة شركات خدمية في دولة قطر.

كما يعلم الجميع، فقد توليت مؤخراً رئاسة مجلس إدارة المجموعة. وأود بهذه المناسبة أن أتقدم بالشكر إلى سعادة الدكتور محمد بن صالح السادة، وزير الطاقة والصناعة رئيس مجلس إدارة قطر للبترول، وأعضاء مجلس الإدارة السابق على جهودهم التي أثمرت عن المكانة الحالية التي وصلت إليها الشركة.

كما أرحب بأعضاء مجلس الإدارة الذين انضموا إلى المجلس مؤخراً من القطاع الخاص، والذين سيدعمون الشركة بخبراتهم الواسعة لتحقيق المزيد من التقدم. إن إشراك القطاع الخاص في مجالس إدارة الشركات المدرجة هو بالتأكيد ممارسة صحية في إطار حوكمة الشركات.

كما يشرفني أن أتولى قيادة شركة الخليج الدولية للخدمات، التي تعد إحدى أكبر مقدمي الخدمات في المنطقة منذ تأسيسها عام ٢٠٠٨، حيث تنضوي تحت مظلتها مجموعة من الشركات التي تعمل في عدة قطاعات، وتمتلك أصول تزيد قيمتها على ١١,٢ مليار ريال قطري.

أشارت التوقعات إلى أن السنة المالية ٢٠١٥ ستنطوي على تحديات، وذلك لعدة أسباب، منها تبعيات التوجه الخاص بقطر للبترول إزاء آلية التعاقدات الخاصة بها وتأثيرها على نشاط بعض شركات المجموعة، هذا إضافة إلى الظروف الاقتصادية غير المؤاتية التي أسفر عنها الانخفاض الكبير في أسعار النفط الخام، وكان على شركات المجموعة انتهاز فكر جديد وأسلوب عمل مختلف حتى تتأى بنفسها عن مخاطر هذه الظروف الاقتصادية التي تشوبها حالة من عدم اليقين وتظل قابضة على صدارة المنافسة وتصل بالتكاليف إلى أدنى حد ممكن. ونظراً لهذه الأوضاع، فقد أطلقت المجموعة عدد من البرامج لتحسين التكلفة وترشيدها بما يدعم أدائها وسط الظروف الاقتصادية الحالية.

وأؤكد لكم أنني ومع زملائي من أعضاء مجلس الإدارة سنبدل قصارى جهودنا بما يضمن بقاء شركة الخليج الدولية للخدمات في صدارة الشركات المقدمة للخدمات، لاسيما في قطاع النفط والغاز على مستوى المنطقة، وأن تستمر في إضافة قيمة إلى مساهميتها. وسنضع مع الإدارة العليا لشركات المجموعة استراتيجيات طويلة الأجل وبرامج لتنمية الأعمال لكي تغلب على كل العقبات التي تواجهها المجموعة حالياً جراء الظروف غير المؤاتية في الأسواق.

النتائج المالية

برغم الأثر غير المباشر للتراجع الحاد في أسعار النفط على المجموعة وقرار قطر للبترول الذي سبق وأشرت إليه، إلا أنها سجلت نتائج مالية متميزة للسنة المالية ٢٠١٥، حيث بلغت إيراداتها ٤,٢ مليار ريال قطري، وحققت صافي ربح ٨٠,٤ مليون ريال قطري. وازداد إجمالي الأصول وبلغ ١١,٢ مليار ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ بعد أن كان ٣,٣ مليار ريال قطري في نهاية عام ٢٠٠٨.

وقد تأثرت نتائج عام ٢٠١٥ بصورة ملحوظة جراء انخفاض أرباح شركتين تابعتين للمجموعة عن العام الماضي، ألا وهما شركة الخليج العالمية للحفر وشركة هليكوبتر الخليج، حيث تعين على هاتين الشركتين مراجعة أسعار العقود وتخفيضها لتلبية طلب العملاء من شركات النفط والغاز العاملة في دولة قطر نتيجة تدهور أسعار النفط، كذلك عدم تجديد عقود بعض أجهزة الحفر التي تم التعاقد عليها سابقاً.

الارتقاء بالأداء من خلال ترشيد التكاليف والاستغلال الأمثل للأصول

إن خفض التكاليف قد أصبح في صدارة أولويات كل الشركات في مختلف أنحاء العالم جراء الوضع الاقتصادي الراهن، وتترك شركة الخليج الدولية للخدمات أن أفضل أسلوب للمنافسة هو تقديم أرقى الخدمات بأقل تكلفة ممكنة.

وقد بدأت المجموعة بالفعل في تنفيذ عدد من المبادرات للوقوف على الجوانب التي يمكن أن نصل فيها بالتكاليف إلى أدنى حد ممكن واستغلال الأصول الاستغلال الأمثل. وتتضمن هذه المبادرات إجراء تقييم استراتيجي للأعمال وإعادة تقييم الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي والموظفين والعمليات والاحتياجات التمويلية حتى يحصل عملائنا على قيمة من خلال ترشيد النفقات والارتقاء بالعمليات. وقد حصلت شركتنا التابعة التي تعمل في قطاع التأمين على تصنيف ائتماني من الفئة "A-" من وكالة "ستاندارد آند بورز" العالمية للتصنيف الائتماني، الأمر الذي يمنحها ميزة قوية عند التفاوض على الأسعار مع شركات إعادة التأمين والجهات المقرضة، ويمكنها في ذات الوقت من الاستمرار في المنافسة في أسواق إعادة التأمين دون دعم من قطر للبترول.

الإنفاق الرأسمالي وتنمية الأعمال

برغم الوضع الراهن والظروف الاقتصادية الصعبة، إلا أن شركة الخليج الدولية للخدمات تنفذ حالياً عدداً من برامج الإنفاق الرأسمالي وتستكشف الفرص الملائمة لتنمية أعمالها. وتؤمن الشركة بأن استمرار عملية الاستثمار في الأصول التشغيلية يشكل ضرورة للبقاء في صدارة المنافسة، وستواصل الاستثمار كلما ظهرت فرصة ملائمة.

ومع إجمالي إنفاق رأسمالي يبلغ ٤,٣ مليار ريال قطري منذ نشأتها حتى تاريخه، إلا أن المجموعة تتوقع استثمار ١,٩ مليار ريال قطري على مدار الأعوام الخمسة القادمة. ومن المتوقع أن تأتي هذه الاستثمارات بإيرادات إضافية. واعتقد أن هذه الاستثمارات ستدعم المجموعة في المحافظة على مركزها التنافسي ضمن الشركات المقدمة للخدمات في المنطقة.

توزيع الأرباح المقترح

حصل مساهمو المجموعة خلال الفترة الممتدة منذ طرح العام الأولي في شهر فبراير من عام ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٤ على توزيعات نقدية بلغت ٢,٣ مليار ريال قطري، أي ما يعادل حوالي ١٢,٣ ريال قطري للسهم الواحد، ونسبة توزيعات بلغت حوالي ٥٨%. كما بلغ عدد إجمالي الأسهم الإضافية التي حصل عليها المساهمين ٦٣ مليون سهم، وذلك من خلال ثلاثة إصدارات للأسهم المجانية.

وبهذه المناسبة يُعرب مجلس الإدارة عن امتنانه لمساهمي المجموعة على ثقتهم ودعمهم، وسيعمل على اتخاذ التدابير اللازمة بما يعود بالفائدة على المساهمين من البرنامج المتقدم الذي تتبعه المجموعة لتنمية أعمالها. وفي هذا الصدد، أخذين في الاعتبار تلبية الاحتياجات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للمجموعة، فإن مجلس الإدارة يوصي بتوزيع أرباح للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ بما يعادل ريال قطري واحد للسهم، أو ما نسبته ٢,٢% من صافي أرباح المجموعة.

الخاتمة

أود أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى "حفظه الله ورعاه"، وحكومته الرشيدة لدعمهم للشركات الوطنية المساهمة العامة.

وأخص بالشكر أيضاً قطر للبترول لدعمها اللامحدود لشركة الخليج الدولية للخدمات، كذلك أعضاء مجلس الإدارة وفريق الإدارة العليا لشركات المجموعة على إخلاص والتزام موظفيها وتفانيهم الدائم في العمل.

خالد بن خليفة آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة



الخليج الدولي للخدمات



مقدمة

يسرنا أن نقدم التقرير السنوي الثامن عن الأداء المالي والتشغيلي لشركة الخليج الدولية للخدمات، وهي أكبر مجموعة شركات خدمية في قطر، ويشمل نطاق أعمالها عدة قطاعات تتراوح بين التأمين وإعادة التأمين وعمليات الحفر البرية والبحرية وبوراج السكن البحرية وخدمات النقل بالمروحيات والتموين.

النتائج المالية

الإيرادات

حققت المجموعة إيرادات للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ تبلغ ٤,٢ مليار ريال قطري، بانخفاض متوسط يبلغ ٩٢,٥ مليون ريال قطري، أو ما نسبته ٢,٢% مقارنة بالسنة الماضية، حيث استقرت إيرادات قطاع الحفر عن الفترة المالية المشار إليها عند ١,٨ مليار ريال قطري مقارنة بالعام الماضي. وانخفضت إيرادات قطاع خدمات الطيران لعام ٢٠١٥ انخفاضاً طفيفاً يبلغ ١٥,٧ مليون ريال قطري، أو ما نسبته ٢,٤% ليصل إجماليها إلى ٦٢٨,٣ مليون ريال قطري. ويعزى هذا الانخفاض بصورة أساسية إلى انخفاض أنشطة قطاع الطيران في بعض الأسواق الإقليمية وحدث تراجع متوسط في الأسعار نظراً للظروف السائدة في الأسواق.

وسجلت شركة التأمين التابعة للمجموعة إجمالي إيرادات يبلغ ٦٨٥,٦ مليون ريال قطري، بانخفاض يقدر بحوالي ٤٧,٣ مليون ريال قطري، أو ما نسبته ٦,٥% مقارنة بالعام الماضي. ويعود هذا الانخفاض بصورة أساسية إلى عدة عوامل، منها ضعف أسواق التأمين وتغير شروط التعاقدات التأمينية.

وأسهمت شركة أمواج لخدمات التموين بمبلغ ١,٠٠٥,٦ مليون ريال قطري ضمن إجمالي إيرادات المجموعة، وهي بذلك تعتبر ثاني أكبر قطاع في إيرادات المجموعة. ومقارنة بالعام الماضي، فقد انخفضت إيرادات القطاع انخفاضاً هامشياً بواقع ٥٠,٠ مليون ريال قطري، أو ما نسبته ٤,٧% جراء إعادة تسعير بعض عقود خدمات التموين المقدمة إلى القطاع الصناعي بسبب الظروف الاقتصادية الراهنة، كذلك إتمام عدد من المشاريع قصيرة الأجل.

صافي الربح

سجلت المجموعة صافي ربح للعام يبلغ ٨٠,٤ مليون ريال قطري، بانخفاض عن العام الماضي قدره ٦٠٨,٤ مليون ريال قطري، أو ما نسبته ٤٣,٢%. وباستبعاد ربح يبلغ ٢٦٩,٤ مليون ريال قطري تحقق العام الماضي من مزيج بعض الأنشطة الاستثنائية، تصل نسبة الانخفاض مقارنة بالعام الماضي إلى ٢٩,٧%. ويعزى هذا الانخفاض مقارنة بالعام الماضي إلى انخفاض الإيرادات وخضوع المنصة البحرية ذاتية الرفع "الرميلة" إلى عمليات إصلاح وصيانة وزيادة "النفقات الأخرى".

ويعود التباين في صافي ربح قطاع الحفر عن العام الماضي البالغ ٢٨٧,٢ مليون ريال قطري أو ما نسبته ٤٠,٠% إلى عدة عوامل، منها انخفاض أسعار التشغيل اليومية وخضوع المنصة البحرية ذاتية الرفع "الرميلة" إلى عمليات إصلاح وصيانة.

وتأثرت أرباح قطاع خدمات الطيران للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ بانخفاض الإيرادات التي أدت بدورها إلى انخفاض صافي الربح بواقع ٣٩,٤ مليون ريال قطري مقارنة بالعام الماضي ليسجل ١٩٣,٢ مليون ريال قطري.

وحقق قطاع التأمين أرباحاً لهذه السنة المالية تبلغ ١١٣,٠ مليون ريال قطري، بانخفاض يقدر بحوالي ٤٧,٤ مليون ريال قطري، أو ما نسبته ٢٩,٦%، إذ قابلت الاستفادة التي تحققت من انخفاض عدد المطالبات التأمينية زيادة في "النفقات الأخرى".

وبلغ صافي الربح في قطاع خدمات التمويل لعام ٢٠١٥ ما يعادل ١١٥,٠ مليون ريال قطري، بزيادة تبلغ ٣٥,٢ مليون ريال قطري، أو ما نسبته ٤٤,١% نتيجة الانخفاض الكبير في التكاليف.

توزيع الأرباح المقترح

يوصي مجلس الإدارة بإجمالي توزيعات أرباح سنوية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ بواقع ١٨٥,٨ مليون ريال قطري، أي ما يعادل ١ ريال قطري للسهم الواحد، وما يمثل ٣,٢% من صافي أرباح المجموعة.

الخاتمة

يتقدم مجلس الإدارة بالشكر والامتنان إلى حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى "حفظه الله ورعاه"، لرؤيته الحكيمة وتوجيهاته السديدة وقيادته الرشيدة، والشكر موصول أيضاً إلى فريق الإدارة العليا ولموظفينا في شركات المجموعة لجهودهم المخلصة في العمل وتغانيهم المستمر.

كلمة العضو المنتدب



السيد / إبراهيم أحمد المناعي
العضو المنتدب

الخليج الدولي للخدمات



الخليج الدولي للخدمات



مقدمة

يسرني أن أقدم إلى مساهمينا الكرام هذه الكلمة الموجزة موضحاً فيها أبرز التطورات والتحديات التي واجهتها الشركة خلال عام ٢٠١٥.

كما يعلم الجميع، فقد كان من المتوقع أن تكون السنة المالية ٢٠١٥ حافلة بالتحديات بالنسبة لشركات "مجموعة الخليج الدولية للخدمات"، حيث تأثر معظمها على نحو غير مباشر بالتراجع السريع الذي شهدته أسعار النفط الخام خلال هذه السنة. كما واجهت الشركة في نفس الوقت تحديات جديدة تمثلت في القرار الذي اتخذته قطر للبترول بإلغاء نظام التعاقد بالاتفاق المباشر مع مصدر واحد لمعظم توريداتها. وبرغم كل هذه الظروف، إلا أن الأداء المالي والتشغيلي للمجموعة كان متميزاً، وحققنا صافي ربح لعام ٢٠١٥ يبلغ ٨٠١,٤ مليون ريال قطري وتجاوز إجمالي أصول المجموعة ١١,٢ مليار ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

ومع استمرار الأوضاع الاقتصادية غير المستقرة وحالة عدم اليقين التي تشوب أنشطة الأعمال إثر تراجع أسعار النفط والتغيرات التي طرأت على نموذج الأعمال نتيجة القرار الجديد الذي اتخذته قطر للبترول بشأن التعاقدات، أصبح ترشيد التكاليف والموارد ضمن الأولويات الرئيسية لمجموعة شركات الخليج الدولية للخدمات. وقد أسهم مكتب الشركة بدور رائد في تخطيط وتنسيق وتنفيذ مبادرات ترشيد التكاليف وتحسين مستوى عمليات التشغيل، وعمل عن كثب مع الإدارة العليا لشركات المجموعة على تحديد أفضل الفرص. وأنا على ثقة بأن هذه المبادرات ستدعم المجموعة في التغلب على العقبات الحالية التي أسفرت عنها الأوضاع الاقتصادية غير المستقرة، وستعود بالنفع الكبير على مساهمينا في المستقبل.

الخاتمة

ختاماً، أتقدم بالشكر والامتنان إلى مجلس إدارة شركة الخليج الدولية للخدمات بقيادة الشيخ خالد بن خليفة آل ثاني، رئيس مجلس الإدارة، وإلى فريق الإدارة العليا وموظفي شركات المجموعة على إخلاصهم وتفانيهم المستمر في العمل.

إبراهيم أحمد المناعي

العضو المنتدب

تقرير مدقق الحسابات المستقل



الخليج الدولي للخدمات



تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين الكرام

تقرير عن البيانات المالية الموحدة

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة لشركة الخليج الدولية للخدمات (ش.م.ق) ("الشركة") وشركاتها التابعة (يشار إليهم جميعاً بـ "المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ وكلاً من بيانات الربح أو الخسارة وبنود الدخل الشامل الأخرى، التغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وإيضاحات تفسيرية أخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن إدارة المجموعة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وأحكام قانون الشركات التجارية القطري المعمول بها وأحكام عقد تأسيس الشركة، والإحتفاظ بأنظمة الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لغرض إعداد وعرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ.

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية الموحدة إستناداً إلى تدقيقنا. لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وتتطلب تلك المعايير أن نتقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني وأن نقوم بتخطيط وإجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة خالية من أخطاء جوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على بَيِّنَات تدقيق ثبوتية للمبالغ والإفصاحات في البيانات المالية. تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ. وعند القيام بتقييم تلك المخاطر، يأخذ مدقق الحسابات في الإعتبار إجراءات الرقابة الداخلية للمنشأة والمتعلقة بالإعداد والعرض العادل للبيانات المالية، وذلك لغرض تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى المنشأة. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييم العرض الاجمالي للبيانات المالية.

نعتقد أن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها نعتبر كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا حول التدقيق.

الرأي

في رأينا، أن البيانات المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي لشركة الخليج الدولية للخدمات (ش.م.ق) وشركاتها التابعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى

برأينا أيضاً، إن المجموعة تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن البضاعة تم جردها على النحو الواجب، كما وقد حصلنا على كافة المعلومات والإفصاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا، وأن البيانات المالية المتضمنة في تقرير مجلس الإدارة السنوي متفقة مع سجلات ودفاتر الشركة وأنه، وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا، لم تقع خلال السنة المالية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية القطري المعمول بها أو لأحكام عقد تأسيس الشركة على وجه قد يؤثر بشكل جوهري في نشاط المجموعة أو في مركزها المالي الموحد.

نود أن نلفت الإنتباه إلى إيضاح رقم (٣) من البيانات المالية الموحدة الذي يوضح بأنه قد تم إستحداث قانون الشركات التجارية القطري الجديد الذي سيحل محل قانون الشركات التجارية القطري رقم (٥) لسنة ٢٠٠٢. تم نشر القانون الجديد في الجريدة الرسمية في ٧ يوليو ٢٠١٥ حتى يتم تنفيذه من قبل الشركات المعنية، وذلك بعد ٣٠ يوم من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية مع منح جميع الشركات المعنية مهلة زمنية لمدة (٦) أشهر من تاريخ سريان القانون (أي حتى ٧ فبراير ٢٠١٦)، وذلك حتى يتم الإمتثال مع أحكام القانون الجديد. تقوم إدارة الشركة حالياً بعملية تقييم تأثير القانون الجديد على أحكام عقد تأسيسها والبيانات المالية الموحدة.

في الدوحة - قطر

٢ فبراير ٢٠١٦

عن ديلويت آند توش

فرع قطر



وليد سليم

شريك

سجل مراقبي الحسابات رقم
(٣١٩)

البيانات المالية الموحدة



الخليج الدولي للخدمات



الخليج الدولي للخدمات



بيان الربح أو الخسارة الموحد وبنود الدخل الشامل الأخرى

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

٣١ ديسمبر ٢٠١٤ ألف ريال قطري	٣١ ديسمبر ٢٠١٥ ألف ريال قطري	
٣,٩٠٥,٦٧٧	٤,١٦٤,٢٥٠	إيرادات
(٢,٧٠٩,٩١٠)	(٢,٩٥٣,٩٢٢)	تكاليف مباشرة
١,١٩٥,٧٦٧	١,٢١٠,٣٢٨	إجمالي الربح
٢١,٣٦٦	٢٠,٨٦٣	إيرادات تمويل
١٥,٩٠٨	(١٠,٠١١)	صافي (خسائر) / أرباح من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
--	(١٢,٠٦٠)	تدني في قيمة موجودات مالية متاحة للبيع
٧٢,٩٠٢	(٦١,٧٩٩)	(مصاريف) / إيرادات أخرى
٩٩,٨٥٤	--	حصة من أرباح شركات مشاريع مشتركة
(٤٨,٤١٥)	(٧٨,٤٩٣)	تكاليف تمويل
(٢١٦,٩٤٣)	(٢٦٧,٤٠٠)	مصاريف عمومية وإدارية
٢٦٩,٤٤٠	--	أرباح من دمج أعمال
١,٤٠٩,٨٧٩	٨٠١,٤٢٨	ربح السنة
بنود (الخسارة) / الدخل الشامل الأخرى		
بنود من الممكن إعادة إدراجها لاحقاً ضمن الربح أو الخسارة		
موجودات مالية متاحة للبيع:		
١٤,٧٣١	(٢٢,٤٤٨)	صافي (خسارة) / ربح من القيمة العادلة خلال السنة
--	١٢,٠٦٠	صافي تدني القيمة المحولة إلى الربح أو الخسارة
١٤,٧٣١	(١٠,٣٨٨)	
(١٢)	١,٢٢٠	صافي فروقات تحويل عملات من العمليات الأجنبية
١٤,٧١٩	(٩,١٦٨)	بنود (الخسارة) / الدخل الشامل الأخرى خلال السنة
١,٤٢٤,٥٩٨	٧٩٢,٢٦٠	إجمالي الدخل الشامل للسنة
العائد على السهم		
٧,٥٩	٤,٣١	العائد الأساسي والمخفض للسهم (ريال قطري)

بيان المركز المالي الموحد

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

٣١ ديسمبر ٢٠١٤ ألف ريال قطري	٣١ ديسمبر ٢٠١٥ ألف ريال قطري	
الموجودات		
موجودات غير متداولة		
٧,٠٣٧,٤٨٨	٧,٣٦٤,١٢٨	عقارات ومصنع ومعدات
٣١٣,٠٢٦	٣٠٣,٥٥٩	شهرة
١,١٢٥	--	إستثمارات عقارية
--	٣,٣٣٦	موجودات غير ملموسة
٨٥,٤٨٤	٨٥,٥٢١	موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق
٣٠٠,٤٩٦	٣١٤,٤١٩	موجودات مالية متاحة للبيع
٧,٧٣٧,٦٠٩	٨,٠٧٠,٩٦٣	إجمالي الموجودات غير المتداولة
موجودات متداولة		
٢٠٢,٧٦٦	٢٢١,٩٨٤	مخزون
٦٣٤,٤٥٢	٥٩٨,٤٦٠	مطلوب من أطراف ذات علاقة
		مدينون ومصاريف مدفوعة مقدماً وأرصدة مدينة
٦٧٩,٢٣٧	٨٤١,٤٨١	أخرى
٢٦٦,٥٧٩	٣٢٨,٢٣٧	ذمم عقود تأمين مدينة
		موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو
٢١٨,٣٣١	٢٠٦,٤١٧	الخسارة
١,٠٨٧,٢٨١	٩٦١,٢٠٧	نقد في الصندوق وأرصدة لدى بنوك
٣,٠٨٨,٦٤٦	٣,١٥٧,٧٨٦	إجمالي الموجودات المتداولة
١٠,٨٢٦,٢٦٥	١١,٢٢٨,٧٤٩	إجمالي الموجودات

٣١ ديسمبر ٢٠١٤ ألف ريال قطري	٣١ ديسمبر ٢٠١٥ ألف ريال قطري	
حقوق الملكية والمطلوبات		
حقوق الملكية		
١,٨٥٨,٤٠٩	١,٨٥٨,٤٠٩	رأس المال
٢٨٦,٥٣٨	٣٤٠,٨٩٣	إحتياطي قانوني
٧٤,٥١٦	٧٤,٥١٦	إحتياطي عام
(٣٤٩)	٨٧١	إحتياطي تحويل عملات أجنبية
٣١,٥٨٨	٢١,٢٠٠	إحتياطي القيمة العادلة
١,٩٢٧,٠٢٧	١,٦٣١,٩٤٠	أرباح محدورة
٤,١٧٧,٧٢٩	٣,٩٢٧,٨٢٩	إجمالي حقوق الملكية
المطلوبات		
مطلوبات غير متداولة		
٦٤,٤٠٢	٧٤,٦٣١	مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
٣,٩٤٥,٨٣٢	٣,٦٩٠,٢٩٠	قروض وتسهيلات
٤,٠١,٢٣٤	٣,٧٦٤,٩٢١	إجمالي المطلوبات غير المتداولة
مطلوبات متداولة		
١,٧١٨,٨٩١	٢,٠٤٩,٧١١	دائنون وارصدة تأمين دائنة ومبالغ مستحقة الدفع
١٠,٥٥٦	١٩,٥٣٣	مطلوب إلى أطراف ذات علاقة
٩٠٨,٨٥٥	١,٤٦٦,٧٥٥	قروض وتسهيلات
٢,٦٣٨,٣٠٢	٣,٥٣٥,٩٩٩	إجمالي المطلوبات المتداولة
٦,٦٤٨,٥٣٦	٧,٣٠٠,٩٢٠	إجمالي المطلوبات
١٠,٨٢٦,٢٦٥	١١,٢٢٨,٧٤٩	إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات

إعتمد مجلس الإدارة هذه البيانات المالية الموحدة في ٢ فبراير ٢٠١٦ وتم توقيعها بالنيابة عنه من قبل:



سليمان حيدر الحيدر

نائب رئيس مجلس الإدارة



خالد بن خليفة آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

بيان التغييرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

رأس المال	إحتياطي قانوني	إحتياطي عام	إحتياطي تحويل عملات أجنبية	إحتياطي القيمة العادلة	أرباح مدورة	الإجمالي
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٤	١,٤٨٦,٧٢٧	٧٥,٤٧٤	٧٤,٥١٦	(٣٣٧)	١٦,٨٥٧	٣,٠٨٥,٧٢٣
إجمالي الدخل الشامل للسنة	--	--	--	(١٢)	١٤,٧٣١	١,٤٢٤,٥٩٨
صافي الحركة على الإحتياطي القانوني *	--	٢١١,٠٦٤	--	--	--	--
أسهم مجانية مصدرة	٣٧١,٦٨٢	--	--	--	--	--
توزيعات أرباح مدفوعة	--	--	--	--	--	(٢٩٧,٣٤٥)
مخصص صندوق دعم الأنشطة الإجتماعية والرياضية	--	--	--	--	--	(٣٥,٢٤٧)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	١,٨٥٨,٤٠٩	٢٨٦,٥٣٨	٧٤,٥١٦	(٣٤٩)	٣١,٥٨٨	٤,١٧٧,٧٢٩

* إن الإضافات إلى الإحتياطي القانوني خلال عام ٢٠١٤ البالغة ١٩٤,٨٢٤ ألف ريال قطري نتجت من عملية الإستحواذ على الحصة المتبقية البالغة ٣٠٪ في شركة الخليج الدولية للحفر المحدودة (ش.م.ق.) ، وبالتالي أصبحت شركة تابعة للمجموعة ومملوكة بنسبة ١٠٠٪ خلال السنة الحالية ، بينما يمثل الرصيد المتبقي البالغ ١٦,٢٤٠ ألف ريال قطري ماتم تحويله من الإحتياطي القانوني من باقي شركات المجموعة

الإجمالي	أرباح مدورة	إحتياطي القيمة العادلة	إحتياطي تحويل عملات أجنبية	إحتياطي عام	إحتياطي قانوني	رأس المال	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
٤,١٧٧,٧٢٩	١,٩٢٧,٠٢٧	٣١,٥٨٨	(٣٤٩)	٧٤,٥١٦	٢٨٦,٥٣٨	١,٨٥٨,٤٠٩	الرصيد في ١ يناير ٢٠١٥
٧٩٢,٢٦٠	٨٠١,٤٢٨	(١٠,٣٨٨)	١,٢٢٠	--	--	--	إجمالي الدخل الشامل للسنة
--	(٥٤,٣٥٥)	--	--	--	٥٤,٣٥٥	--	صافي الحركة على الإحتياطي القانوني
(١,٠٢٢,١٢٤)	(١,٠٢٢,١٢٤)	--	--	--	--	--	توزيعات أرباح مدفوعة
							مخصص صندوق دعم الأنشطة
(٢٠,٣٦)	(٢٠,٣٦)	--	--	--	--	--	الاجتماعية والرياضية
٣,٩٢٧,٨٢٩	١,٦٣١,٩٤٠	٢١,٢٠٠	٨٧١	٧٤,٥١٦	٣٤٠,٨٩٣	١,٨٥٨,٤٠٩	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

٣١ ديسمبر ٢٠١٤ ألف ريال قطري	٣١ ديسمبر ٢٠١٥ ألف ريال قطري	
الأنشطة التشغيلية		
١,٤٠٩,٨٧٩	٨٠١,٤٢٨	ربح السنة
تعديلات:		
٣٥٩,٩٦٨	٤٩٨,٢٤٦	إستهلاك
--	٢,٢٢٣	إطفاء موجودات غير ملموسة
١٩,٤١٢	٢٠,٨١٤	مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
٤٨,٤١٥	٧٨,٤٩٣	تكاليف تمويل
(٦,٢٣٢)	٧,٣٢٠	خسارة / (ربح) من إستبعاد عقارات ومصنع ومعدات
(٩٩,٨٥٤)	--	حصة من أرباح شركات مشاريع مشتركة
		صافي خسائر / (أرباح) من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال
(١٥,٩٠٨)	١٠,٠١١	الربح أو الخسارة
(٣٦)	(٣٧)	إطفاء خصم موجودات مالية محتفظ بها حتى الإستحقاق
(٢٦٩,٤٤٠)	--	أرباح من دمج الأعمال
٤٦٥	١١,٤٤٢	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها، صافي
(٢١,٣٦٦)	(٢٠,٨٦٣)	إيرادات تمويل
١,٥٦٥	٣,٠٨٩	مخصص بضاعة بطيئة الحركة ومتقادمة
(٢٤,٤١٢)	(٣,٣٧٧)	صافي ربح من إستبعاد موجودات مالية متاحة للبيع
--	١٢,٠٦٠	تدني في قيمة موجودات مالية متاحة للبيع
١٢	١,٢٢٠	تغير في احتياطي تحويل عملات أجنبية
١,٤٠٢,٤٦٨	١,٤٢٢,٦٠٩	
التغيرات في رأس المال العامل:		
(٤٠,٤٩٤)	(٢٢,٣٠٧)	مخزون
		مدينون ومطلوب من أطراف ذات علاقة وذمم عقود تأمين مدينة
(٣٢,٢١٠)	(١٩٩,٣٥٢)	ومصاريف مدفوعة مقدماً وأرصدة مدينة أخرى
		دائنون ومطلوب إلى أطراف ذات علاقة وأرصدة تأمين دائنة ومبالغ
(١٥٦,٤٤٠)	٣١٩,٧٦١	مستحقة الدفع
١,١٧٣,٣٢٤	١,٥٢٠,١٧١	النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
(٦,٢٠٣)	(١٠,٥٨٥)	مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين
١,١٦٧,١٢١	١,٥٠٩,٥٨٦	صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية

٣١ ديسمبر ٢٠١٤ ألف ريال قطري	٣١ ديسمبر ٢٠١٥ ألف ريال قطري	
الأنشطة الإستثمارية		
١٠٠,٣٢١	٢٥,٦٩١	متحصل من إستبعاد موجودات مالية متاحة للبيع
٢١,٣٦٦	٢٠,٨٦٣	إيرادات تمويل
١٤٠,١٤٠	--	توزيعات أرباح مستلمة من شركات مشاريع مشتركة
		متحصل من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو
٩٤,٠٧٠	٢٣,٨١٠	الخسارة
(١,٧٦٨,٠١١)	(٨٣٣,٩٩١)	شراء عقارات ومصنع ومعدات
(٣٥,٨٣٧)	(٢١,٩٠٧)	شراء موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
(١٩١,٦٨٩)	(٥٨,٦٨٥)	شراء موجودات مالية متاحة للبيع
(١٠٣,٥٣٣)	٢٥,٥٣٥	ودائع لأجل تستحق بعد أكثر من ثلاثة أشهر
٦,٤١٠	٦,٨١٨	متحصل من بيع عقارات ومصنع ومعدات
(٤٣٧,٩١٠)	--	شراء شركة تابعة بعد طرح النقد المستلم
(٢,١٧٤,٦٧٣)	(٨١١,٨٦٦)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة الإستثمارية
الأنشطة التمويلية		
١,٧٧٠,٢٩٣	١,٠٧٩,٢٧٩	متحصل من قروض وتسهيلات
(٣٢٦,٤٣٣)	(٧٧٦,٩٢١)	سداد قروض تسهيلات
(٢٩٧,٣٤٥)	(١,٠٢٢,١٢٤)	أرباح مدفوعة
(٤٨,٤١٥)	(٧٨,٤٩٣)	مصاريف تمويل مدفوعة
١,٠٩٨,١٠٠	(٧٩٨,٢٥٩)	صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة التمويلية
٩٠,٥٤٨	(١٠٠,٥٣٩)	(النقص) الزيادة في النقد وشبه النقد
٥٠٨,٥٨٦	٥٩٩,١٣٤	النقد وشبه النقد في بداية السنة
٥٩٩,١٣٤	٤٩٨,٥٩٥	النقد وشبه النقد في نهاية السنة